مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ص٥٧-٨٨، يونيو ٢٠٢١
ISSN ٢٥١٨-٥٨١٠

الفصل والاعتراض في ديوان بياض الأسئلة للشاعر سليم النفار دراسة نحوية دلالية

د. يوسف محمد البطش *

DOI: 10.34065/1262-025-002-003

الملخص

يسعى هذا البحث إلى الوقوف على ظاهرة الفصل والاعتراض في ديوان "بياض الأسئلة" للشاعر: سليم النفار؛ لأن الفصل والاعتراض ظاهرة لا تنفك نوعاً من الغرابة؛ لما فيها من خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة، أو التركيب، وهذا الخروج لا بدّ له من مبرر؛ إذ إنه يوصل إلى تأدية المعنى المطلوب من غير معوقات، وهذا هو المهم؛ كون هذه المخالفة مستباحة لجني الفائدة، وتلمس الإبداع فيه.

الكلمات المفتاحية: الفصل والاعتراض في النحو – الفاصل النحوي – الفصل بين المتلازمين – الفصل والاعتراض عند النحاة – الفصل بالجار والمجرور – الاعتراض بين المتلازمين – بياض الأسئلة .

The separation and the objection in the divan of blank questions for Saleem AL-nafaar

Abstract

This research seeks to explain the phenomenon of separation and objection in the divan of blank questions to the poet Selim Al-Nafar . This phenomenon has a kind of Strangeness and we find that there is a departure from the original system of assembly between the parts of the sentence or composition. This exit is undoubtedly clear justification works to perform the desired meaning Without hindrances so this is important because this breach may reap interest and touch creativity.

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى الوقوف على ظاهرة الفصل والاعتراض في ديوان "بياض الأسئلة" للشاعر: سليم النفار[1]، لأن الفصل والاعتراض ظاهرة لا تنفك نوعاً من الغرابة؛ لما فيها من خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة، أو التركيب، وهذا الخروج لا بدّ له من مبرر؛ إذ إنه يوصل إلى تأدية المعنى المطلوب من غير معوقات، وهذا هو المهم؛ كون هذه المخالفة مستباحة لجني الفائدة، وتلمس الإبداع فيه.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد، ومبحث واحد، وخاتمة، حيث يتناول التمهيد الإطار النظري للبحث، وذلك من خلال تقديم تعريف لكل من الفصل والاعتراض، والقيمة الفنية لكلٍّ منهما، أما المبحث الرئيس فيتناول الباحث فيه الفصل والاعتراض في ديوان بياض الأسئلة، حيث تناول الباحث الفصل بين المتلازمين بالجار والمجرور بين المبتدأ والخبر، وكذلك ما أصلهما المبتدأ والخبر، ويُقصد بذلك الجملة المقيدة بفعل ناسخ أو بحرف ناسخ، وكذلك الفصل بين الفعل والفاعل، أو الفصل بين الفعل والفاعل من جهة والمفعول به من جهة أخرى، وكذلك الفصل بين الصفة والموصوف، والفصل بين الاسم الموصول وصلته. كما تناول الباحث الاعتراض في بياض الأسئلة، ومن ذلك الاعتراض بين المتلازمين بالنداء. أما الخاتمة فيذكر فيها الباحث أهم النتائج التي توصل

---

(١) سليم النفار شاعر وكاتب فلسطيني ساهم في المشهد الثقافي الفلسطيني، ولد في مدينة غزة في ٢٧ أغسطس ١٩٦٣م، أُبعد مع أسرته إلى الأردن عام ١٩٦٨م بعد اعتقال والده بتهمة مقاومة المحتل، ثم انتقل إلى لبنان عام ١٩٧٠م، ثم سوريا، وهناك في مدينة اللاذقية عاش الشاعر سليم النفار في مخيم الرمل، استشهد والده في العام ١٩٧٣م في لبنان وكان لذلك أثرٌ واضح في حياة الشاعر وفي كتاباته لاحقاً. عاد إلى فلسطين عام ١٩٩٤، وعمل محرراً أدبياً في مجلة الزيتونة، نظم الشعر مبكراً، وكان ناشطاً سياسياً في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية حتى عودته إلى غزة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤م، وقد ساهم في تأسيس جمعية "الإبداع الثقافي" في غزة سنة ١٩٩٧م، عمِل مديراً في وزارة الثقافة الفلسطينية، كما كان محرراً أدبياً في مجلة نضال الشعب ومجلة الزيتونة ومجلة الأفق، كان عضواً في الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين – قطاع غزة، ألقى قصائده في العديد من المدن والدول حول العالم، منها سوريا، والعراق في مهرجان الشعر العربي ببغداد، وفي إدنبرة وغلاسكو باسكتلندا، وكذلك القاهرة بمصر، والدوحة في قطر. له دواوين شعرية منها ديوان: "تداعيات على شرفة الماء"، صدر عام ١٩٩٦، وديوان: "سور لها" صدر عام ١٩٩٧، وديوان: "بياض الأسئلة" صدر عام ٢٠٠١، وديوان: "شرف على ذلك المطر" صدر عام ٢٠٠٤، وديوان:"حالة وطن" صدر عام ٢٠١٤.(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، سليم النفار https://ar.wikipedia.org/wiki/%)

إليها خلال بحثه.

تمهيد:

تعريف الفصل: هو أن يأتي عنصر دون الجملة –أي غير مستقل بالإفادة– لا ينتمي إلى السياق الأصلي للتركيب، فيقع فيه بين عنصرين متلازمين بجامع الصلة، أو الإسناد، أو نحو ذلك، مخالفاً بذلك مطلب التضام". (الشاعر: ٢٠٠٦م)

ويعرف الدكتور علي أبو المكارم الفصل بقوله: "فَمِنَ الملحوظ أن لفظ "الفصل" يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوعٍ خاصٍ بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يُشترط فيه ألّا يكون ذا اتصالٍ بأحد جزأي الجملة عملاً، وإن كان على اتصالٍ به أو بالجملة بأسرها معنىً." (أبو المكارم، ٢٠٠٧: ٢٩٢)

وهذا ما عناه النحويون في الدرس النحوي، فالفصل عندهم يعني وجود صيغة أو أكثر بين أجزاء التركيب، التي تحتِّمُ قواعد اللغة تواليها دون حاجز بينها. حيث اقتضت طبيعة اللغة العربية أن تكون مكوناتها على نسق معين، ونظام محدد، فالخبر يلي المبتدأ، والفاعل يلي الفعل، والمفعول به يلي الفاعل، والمضاف إليه يلي المضاف، والتابع يلي المتبوع، وهكذا، فإذا ما وقع عنصرٌ بين جزأين متتاليين مترابطين –كما هو الأصل– سُمي ذلك فصلاً، ليكون مدلوله وفق أثره، فالعناصر أو الأجزاء المترابطة تأبى الفصل بين أجزائها لكونها متلازمة بحيث لا ينفك أحدها عن الآخر. (القرني، ٢٠٠٤: ٢)

نوع الفاصل عند النحاة:

واعتد النحاة في جواز الفصل بين المتلازمين أو منعه بأمرين اثنين هما (البطش، ٢٠١٦: ٢٣٩):

الأول منهما: نوع المتلازمين: حيث يختلف المسند والمسند إليه، عن المضاف والمضاف إليه في قوة الترابط بينهما، فيكون الفصل سائغاً بين المسند والمسند إليه؛ "لأنّ الترابط فيه بين المتلازمين ترابط اقتضاء أكثر منه ترابط مجاورة أو اقتران" (علي، ٢٠٠٦)، بعكس المضاف والمضاف إليه؛ حيث إن العلاقة بينهما علاقة ترابط وإضافة، فهما كالكلمة الواحدة في تركيب الجملة، فيكون الفصل بينهما كفصل المفردة الواحدة إلى جزأين؛ لذا فالفصل بين المسند والمسند إليه أسهل من الفصل بين شقي العنصر الواحد، يقول ابن جني: "فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قَوِيَ قُبْحُ الفصل بينهما" (ابن

جني، الخصائص، بدون: ٣٩٢/٢).

والآخر: **نوع الفاصل الذي يفصل بين المتلازمين:** هل هو أجنبي عن المتلازمين أم يتصل بأحدهما بسبب؟ أم هو مما يتوسع فيه في الكلام، حيث يفهم من ذلك أن الفواصل ثلاثة: الفاصل الأجنبي، والفاصل غير الأجنبي، والفاصل الذي يتوسع فيه في الكلام كالظرف والجار والمجرور، ويندرج تحتها كون الفاصل مفرداً أو شبه جملة، أو جملة كما في الاعتراض (علي: ٢٠٠٦).

القيمة الفنية للفصل:

لا تخلو ظاهرة الفصل نوعاً ما من الغرابة؛ ففيها خروج على النظام الأصلي للتضامّ بين أجزاء الجملة أو التركيب، وهذا الخروج لا بدَّ له من مبرر؛ إذ إنه يوصل إلى تأدية المعنى المطلوب من غير معوِّقات وهذا هو المهم، كونَ هذه المخالفة مستباحة لجني الفائدة. (البطش،٢٠١٦: ٢٤٧)

ويبدو في الفصل شَبَه بالتقديم، فابن عصفور يعدُّ الفصل من التقديم صراحة، يقول: "وأمَّا تقديم بعض الكلام على بعض فمنه: الفصل بين المضاف والمضاف إليه" (ابن جني، الخصائص: ٣٤١/١، حسان، ١٩٩٣: ١١٨/١)، ويجعله ابن جني من الحمل على المعنى، إلا أنه يصله بالتقديم والتأخير لما يبدو في ظاهره منه، فيقول: "وهذا الفصل الذي نحن عليه –يعني الفصل والوصل– ضرب من الحمل على المعنى, إلا أنا أوصلناه بما تقدمه –يعني التقديم والتأخير– لما فيه من التقديم والتأخير في ظاهره, وسنفرد للحمل على المعنى فصلًا بإذن الله" (ابن جني، الخصائص، بدون، ٤٠٦/٢)، لكنَّه تقديمٌ من نوعٍ آخر؛ فهو يخضع بالدرجة الأولى لذوق المتكلِّم الَّذي يرى في تعجيل ورود تركيبٍ ما ضرورةً مُلحة، فيأتي به قبل تمام فائدة الكلام الأوَّل.

والفرق الواضح بين الفصل والتقديم أنَّ التقديم مرتبطٌ بمبدأ الرتبة، حيث يكون لكلٍّ من المقدَّم والمؤخَّر فيه رتبة، محفوظةً كانت أو غير محفوظة، في حين يرتبط الفصل بما هو حُرُّ الرتبة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الفصل بالظرف وبالجارِّ والمجرور، اللذَيْن يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، ويكفل النظام النحويُّ لهما حرّيَّة الحركة بالتقديم والتأخير (الشاعر: ٢٠٠٦).

وما من شكٍّ في أنَّ الفصل الوارد في التركيب يجعلك تشعر بغرابته، ولعلَّ هذا ما يجعله بارزًا واضحًا، يثير الانتباه، ويلفت التفكير، فتظهر قيمته البيانيَّة والمعنويَّة، الَّتي عبَّر عنها ابن جنِّي في الخصائص في باب الاعتراض حيث قال: "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثيرٌ وحسَن، ودالٌّ على فصاحة المتكلِّم وقوَّة نفْسه وامتداد نفَسه..." (ابن جني: ٣٤١/١).

الاعتراض: "هُوَ أَن يُؤْتى فِي أثْنَاء الْكَلَام أَو بَين كلامين متصلين معنى بجملة أَو أَكثر لَا مَحل لَهَا

من الْإِعْرَاب لنكتة سوى رفع الإبهام" (الجرجاني، ١٩٨٣: ٣٠/١، والأحمد نكري، ٢٠٠٠: ٩٧/١، والحسيني، بدون، ١٤٥/١)، وفي الصناعتين: "الاعتراض، وهو اعتراض كلام في كلام لم يتم، ثم يرجع إليه فيتمه"(العسكري، ١٩٩٨: ص٣٩٤).

ويعرف الزركشي الاعتراض بقوله: "وهو أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين لنكتة، وقيل: هو إرادة وصف شيئين الأول منهما قصداً والثاني بطريق الانجرار، وله تعليق بالأول بضرب من التأكيد، وعند النحاة جملة صغرى تتخلل جملة كبرى على جهة التأكيد".(الزركشي، ١٩٥٧: ٥٦/٣) ويُفهم مما سبق أن الاعتراض هو نوع من أنواع الفصل، لوقوعه بين أجزاء التركيب الواحد، دون أن يكون هناك إخلال بترتيب الجملة، غير أنه يختلف عن الفصل في كونه جملة لا محل لها من الإعراب، وهذه الجملة تفصل بين المتلازمات، أما الفصل يكون بأقل من الجملة، فكل اعتراض فصل، وليس كل فصل اعتراض. (البطش، ٢٠٠٦: ص٣٣٧)

وتختلف هذه الجملة عن الفاصل الأجنبي، حيث تقع في موضع يُمنَعُ فيها الأجنبيّ، كوقوعها بين الموصول وصلته، وإنما كان لها ذلك لشبهها بالصفة والتوكيد، من حيث إنها تفيد تسديداً وتبييناً، يقول أبو علي الفارسي عند إعرابه "وأقرضوا" في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾(الحديد:١٨): "أما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه؛ لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم، واتسع وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأن فيه تسديداً وتبييناً، فأشبه من أجل ذلك الصفة والتوكيد، فلذلك جاء بين الصلة الموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول به وفعله، وغير ذك" (الفارسي، ١٩٨٧: ص ١٤٣).

ويسمي بعض النحاة الاعتراض حشوًا، (البطش،٢٠١٦، ٣٣٨) ومن أمثلة الاعتراض قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾ (النحل: ٥٧)، فإن قوله: "سُبْحَانَهُ" جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله "ولهم ما يشتهون" عطف على قوله "البنات"، ولا يخلو هذا الاعتراض من نكتة بلاغية، والنكتة في هذا الاعتراض تنزيه الله عما ينسبون إليه(الجرجاني، ١٩٨٣: ٣٠/١). ومن ذلك قوله تعالى:﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكافِرِينَ**﴾ **(البقرة: ٢٤)**، حيث إن قوله: "وَلنْ تَفعلُوا" اعْتِرَاض حسن

أفاد معنى آخر وهو النفي بأنّهم لن يفعلوا ذلك أبداً(الحسيني، بدون، ١٤٤/١).

وتناول النحاة الاعتراض في كتبهم، وتوسعوا فيه، ومنهم من جعل له باباً خاصاً، ومن هؤلاء ابن جني في خصائصه، حيث يقول: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذًّا أو متأولاً" (ابن جني: ٣٣٦/١). وكذا فعل ابن فارس، حيث يعقد باباً في الاعتراض فيقول: "ومن سُنن العرب أن يعترِضَ بين الكلام وتمامِهِ كلامٌ، ولا يكون هذا المعترِضُ إلا مُفيداً، ومثال ذلك أن يقولَ القائِل: "اعْمَلْ –واللهُ ناصري– ما شئتَ" إنما أراد: اعمَل ما شئتَ، واعتَرَضَ بينَ الكلامين ما اعترضَ"(ابن فارس، ١٩٩٧: ١٩٠). وذكر النحاة الجمل لتي تقع معترضة ولا محل لها من الإعراب، واشترطوا فيها شروطاً ثلاثة، وهي: (السيوطي، بدون:٣٢٧/٢)

١.أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها.

٢.ألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

٣.ألا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتنوين منه.

الفائدة البلاغية للجملة المعترضة (الزركشي، ١٩٥٧: ٥٧/٣–٥٨): لا تخلو الجملة المعترضة من فائدة بلاغية، "والنكتة فِيهِ إِفَادَة التقوية أَو التَّشْدِيد أَو التحسين أَو التَّنْبِيه أَو الاهتمام أَو التَّنْزِيه أَو الدُّعَاء أَو الْمُطَابقَة أَو الاستعطاف أَو بَيَان السَّبَب لأمر فِيهِ غرابة أَو غير ذَلِك"(الحسيني، بدون: ١٤٥/١).

الفصل والاعتراض في بياض الأسئلة:

لعل من أهم الأدوات المتاحة للشاعر في النص الشعري خروجه عن المألوف، ليستطيع أن ينشئ دلالات ما كانت تتحقق لو ظل النص يتعامل مع اللغة بالمعيارية التي وضعت لها.

ومن المسلم به أن اللغة نظام يحكمه قواعد ومعايير، وبمقدار التزام المتحدث بهذا المعيار تكون الصحة في كلامه. غير أن الأديب قد يخرج عن هذا المألوف؛ وذلك لسببين لا ينفصلان، الأول: هو أن الأدب بخضوعه للخيال لا بد وأن يتصادم مع القواعد التي تجعل من اللغة أداة واقعية، أما السبب الثاني: فمرده أن الالتزام بالقواعد المعيار سيجعل من النتاج الأدبي عملية نمطية

تبعد الأدب عن الإبداع.

ولقد أدرك شاعرنا هذه الحقيقة وهو يقدم لنا نتاجه الأدبي، فنجده يلجأ إلى مخالفة المألوف والمعهود مستجيباً للأذواق الباحثة عن الجديد، المتمردة على القواعد، فنجده لا يحافظ على الرتب المحفوظة إلى انتهاكات أو تكرارات أو منبهات أسلوبية تبدو في شكل دفقات تعبيرية لها طبيعة مختلفة عن النظام المطرد، ولا تنفصل عن التجربة الشعورية فكان خير حامل لها.

لقد أتقن شاعرنا فصله واعتراضه حتى أنه سعى بذلك إلى دلالات تحمل أفكاره ورؤاه، ولا شك أنه استطاع باختراقه غير المألوف أن يأتي باستخدامات لغوية جديدة، مما يعني أن هناك بعداً فنياً يكمن وراء هذه الاستخدامات التي تتجاوز حدود المألوف إلى صياغة جديدة يعمد إليها بديلاً عن صياغة أخرى مخالفة تكون خاضعة للمقصدية والاختيار (أبو سلطان: ٢٠١٧:). كما أن الأديب بقدرته الفائقة على استخدام مواضع الفصل والاعتراض يكون قد استطاع أن يعبر عن مكنوناته وخلجات نفسه، ومن خلال ذلك كشف لنا عما يدور في نفسه من مشاعر الحب والحنين إلى الأوطان، إلى بلده التي هُجر منها، وكذلك الحزن الذي سيطر عليه، هذا الحزن الممزوج بالفرح، ولا يمنعه حزنه من أن يلهو ويفرح، ويبقى شاعرنا متفائلاً رغم قسوة ما مر به في مراحل حياته المختلفة.

وسيحاول الباحث الآن أن يذكر مواضع الفصل والاعتراض في ديوانه ويبين نوعه ودلالته النحوية والفنية. وسيكتفي الباحث بعرض بعض النماذج على الفصل والاعتراض بين المتلازمين، يبين من خلالها الدلالة النحوية لكلٍّ منهما، وسيبدأ أولاً بذكر أمثلة الفصل بين المتلازمين.

- الفصل بالجار والمجرور أو الظرف (شبه الجملة):

١. الفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر:

لقد وقع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر في ديوان بياض الأسئلة في مواضع كثيرة، حيث يتميز الظرف والجار والمجرور بحرية شبه مطلقة، إذ يفصلان بين كثير من المتلازمات، وقد ورد الكثير من الشواهد التي يكون الفاصل فيها شبه جملة بين المبتدأ والخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**﴾ (التحريم: ٤)، حيث فُصل بشبه الجملة (الظرف والمضاف إليه) بين المبتدأ (الملائكة)، والخبر (ظهير)، وكان حق شبه الجملة التأخر، لكنها تقدمت وفصلت بين المبتدأ والخبر لارتباطهما بالملائكة، أو بمعنى السياق

القرآني الكلي(أبو فنون، ٢٠٠٩: ص٧٢)، (والظَهيرُ: المُعين؛ وإنَّما لم يجمعه لأنَّ فَعيل وفَعول يستوي فيهما المذكَّر والمؤنث والجمع) (الجوهري، ١٩٨٧: ٧٣١/٢)، (وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ﴾، قَالَ: يُرِيدُ أَعواناً فَقَالَ ظَهِيرًا وَلَمْ يَقُلْ ظُهَراء، قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ إِن الظَّهير لِجِبْرِيلَ وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ كَانَ صَوَابًا، وَلَكِنْ حَسُنَ أَن يُجعَلَ الظَّهِيرُ لِلْمَلَائِكَةِ خَاصَّةً لِقَوْلِهِ: وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذلِكَ، أَي مَعَ نُصْرَةِ هَؤُلَاءِ، ظَهِيرٌ) (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ٥٢٥/٤). ومن ذلك قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ(٢)

حيث فصل الشاعر بين المبتدأ –الذي هو: "وافٍ" وهو اسم فاعل– وما يسدّ مسدّ الخبر وهو قوله: "أنتما، وجاء الفصل بالجار والمجرور وهو قوله: "بعهدي"، وسهّل هذا الفصل كون أنتما يتعلق بالمبتدأ "وافٍ".

–ومن الشواهد في النص الشعري على الفصل بالجار والمجرور أو الظرف، قول الشاعر: (الديوان: ص٤٣)

وأنا على رجع الندى

أبقي نثاري

حيث فصل بالجار والمجرور وهو قوله: "على رجع الندى" بين المبتدأ "أنا"، والخبر "أبقي نثاري" وهو جملة فعلية، والجار والمجرور متعلق بخبر المبتدأ إذ هو معمول له. ولا يخفى علينا مدى قوة هذا الفصل الدلالية، فيلفت انتباه القارئ أو السامع. وكذلك قوله: (الديوان: ص٥٩)

وأحلام على الشباك تبكي

من خراب

فكان الفصل بالجار والمجرور: "على الشباك" بين المبتدأ "أحلام" والخبر "تبكي"، وهو جملة فعلية، ونلاحظ الفصل جاء بمعمول الخبر. ويقول: (الديوان: ص ٧٤)

ليلي على مرآته ...

أجراس قافلة تصول ...

---

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة عند: ابن الصائغ، ٢٠٠٤: ٢٩٩/١، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، بدون:١٨٩/١، وابن عقيل، ١٩٨٠: ١٩٣/١، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ١٩٨٥: ص٧٢٣، والأشموني، ١٩٩٨: ١٧٩/١، والسيوطي، بدون: ٣٦١/١.

حيث جاء الفصل بقوله: "على مرآته"، بين المبتدأ "ليلي"، وخبره "أجراس قافلة تصول". حيث فصل بمعمول الخبر وهو الجار والمجرور، إذ إن أصل التركيب قبل الفصل: "ليلي أجراس قافلة تصول على مرآته". ومنه قوله: (الديوان: ص٧٩)

لا الزيرُ في أرثٍ يضاهيه

ولا كليبُ

حيث فصل بالجار والمجرور "في أرث" بين المبتدأ "الزير"، والخبر "يضاهيه"، وهو جملة فعلية، وقد كان الفصل بمعمول الخبر، فالبناء الأصلي قبل الفصل: "لا الزير يضاهيه في أرث".

أما الفصل بالظرف بين المبتدأ والخبر فيفوق الفصل بالجار والمجرور، إن دل ذلك فإنما يدل على أهمية الزمن والمكان عند شاعرنا، ومدى تأثير ذلك المكان أو الزمن في نفسيته. قال الشاعر: (الديوان: ص٣٤)

وثمة أوتارُ

تحت غبار الغرفةِ

تبحثُ عن عازفها

حيث فصل بالظرف وهو قوله: "تحت غبار الغرفة" بين المبتدأ "ثمة أوتار" والخبر "تبحث عن عازفها". ونلاحظ مدى اهتمام الشاعر بالظرف "تحت غبار"، فلو لم يقدمه لم يعط ذلك القيمة الدلالية للكلام. ومثال الفصل بالظرف "تحت" قوله: (الديوان: ص٥٣)

وبعض حزوز من ليمون

تحت الدفة كانت حاضرةً

فكان الفصل بالظرف "تحت الدفة" بين المبتدأ "بعض حزوز"، والخبر "كانت حاضرة". نلاحظ أن الظرف "تحت الدفة" معمول لخبر كان: "كانت حاضرة". ويقول: (الديوان: ص٨٢)

تقيد الوهج في مهل

ونحن الآن نذكيها

فكان الفصل بظرف الزمان "الآن" بين المبتدأ "نحن" والخبر "نذكيها"، وجاء الزمان معمولاً للخبر "نذكيها". ومثل هذا الفصل قوله: (الديوان: ص٨٤)

مثلك الآن

يعوي أمانيه في عتمة حالكة

فكان الفصل بظرف الزمان "الآن" بين المبتدأ "مثلك" والخبر "يعوي أمانيه" وهو جملة فعلية، وجاء الزمان معمولاً للخبر "يعوي".

٢. الفصل بين اسم كان (وأخواتها) وخبرها:

من المسائل التي تناولها النحاة مسألة تقديم معمول خبر كان وأخواتها على خبرها، حيث أجاز النحاة باتفاق أن يلي أفعال كان وأخواتها معمول خبرها إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: "كان عندك زيدٌ نائماً"، و"كان في المسجد زيدٌ معتكفاً"، وإذا لم يكن معموله ظرفاً أو جاراً ومجروراً فجمهور البصريين يمنعون ذلك مطلقا، أما الكوفيون فأجازوه مطلقاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَد**﴾ (الإخلاص: ٥)، فإن "له" جار ومجرور متعلق بقوله: "كُفُوًا" إذ معناه: مكافئ، وقد ولي "يكن"، كما أن الخبر "كُفُوًا" تقدم على الاسم "أحد" (ابن هشام: أوضح المسالك، بدون: ١/٢٣١-٢٣٢).

وأجاز ابن السراج والفارسي وابن عصفور تقدمه إن تقدَّمَ الخبرُ معه، نحو: "كان طعامَك آكلاً زيدٌ"، ومنعوه إن تقدَّم وحده، نحو: "كان طعامَك زيدٌ آكلاً". (ابن السراج، بدون: ١/٨٦، وابن عصفور الإشبيلي، ٢٠٠٦: ص ١٦٥-١٦٦، وابن هشام، أوضح المسالك، بدون: ١/٢٣١-٢٣٢، والمرادي، ٢٠٠٨: ١/٥٠٠-٥٠١).

واحتج الكوفيون بأن ذلك يرد في الشعر العربي، ومن ذلك قول الشاعر:

قَنَافِذُ هَداجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا(٣)

حيث تقدَّم معمول خبر "كان"، وهو "إياهم" على اسمها، وهو "عطية"، علما أنه ليس بظرف أو جار ومجرور، وتقدمه هذا على رأي الكوفيين، وأما البصريون الذين لا يجيزون ذلك فأولوا البيت عدة تأويلات(٤).

---

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، واللفظ في الديوان: "قنافذ درّامون خلف جحاشهم لما كان إياهم عطية عودا" انظر: ديوانه، ١٩٨٧: ص ١٦٢، والمبرد، بدون: ٤/١٠١، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، بدون: ١/٤٠٣، والمرادي، ٢٠٠٨: ١/٤٩٩، وابن هشام، أوضح المسالك، بدون: ١/٢٤٤.

(٤) وهذه التأويلات هي: أحدها: أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية: مبتدأ وجملة "عودا": خبره، وجملة "عطية عودا" في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم في هذه الحال معمول الخبر على اسم كان.

الثاني: أن "ما" اسم موصول مجرور محلًا بـ "ما"، و"كان" زائدة، وجملة "المبتدأ والخبر": صلة للموصول، لا محل لها.

والنحاة تناولوا هذه المسألة في باب تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها، ويرى الباحث في مثل هذه الحالة وبخاصة عند من أجاز ذلك التقديم، أن يعدَّ من باب الفصل بين اسم كان وخبرها، كون المتقدم هو ليس الخبر، وإنما معمول الخبر فيقع بين الاسم والخبر غالباً، وما يدلل على ذلك أن من النحاة من تناولها في باب الفصل بالمعمول الأجنبي، حيث يرى ابن السراج أن الفصل بين العامل والمعمول بما ليس منه – أجنبي– لا يجوز، وهو مكروه عنده، فيقول: "فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبينَ ما عمل فيه، فنحو قولك: "كانت زيدًا الحمى تأخذ" هذا لا يجوز؛ لأنك فرقت بين "كان" واسمها بما هو غريبٌ منها؛ لأن "زيدًا" ليس بخبرٍ لها ولا اسم" (ابن السّراج، بدون: ٢٣٧/٢)، قال العكبري: "الْفَصْل بَين الْعَامِل والمعمول بالأجنبيّ لَا يجوز كَقَوْلِهِم: "كَانَت زيداً الحَّمى تَأْخُذ"، والمعطوف هُنَا كَالْأَجْنَبِيّ" (العكبري، ١٩٩٥: ١٥٥/١).

ومن الشواهد التي ساقها النحاة في هذه المسألة قول الشاعر:

ألا يا اسلمِي يا دار ميَّ على البِلَى ... ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ(٥)

حيث فصل الشاعر بين اسم "لا زال" المؤخر وهو قوله: ""القطر"، وخبرها المقدم وهو قوله: "منهلاً، وكان الفاصل الجار والمجرور وهو "بجرعائك"، حيث يتعلق الجار والمجرور بخبر لا زال، فلما تقدم الخبر على اسم لا زال تقدم معه متعلقه، ليكون فاصلاً بين اسم لا زال وخبرها، وسوّغ هذا الفصل كون الفاصل هو الجار والمجرور، وهو جائز عند النحاة باتفاق، وكذلك حفاظاً على الوزن ولقافية.

ومن الشواهد على هذا الفصل في بياض الأسئلة قول الشاعر: (الديوان: ص١٧)

كان **يرتج قبل قليل**

بأعواد الريحان

فوق سطوح الريح

نلاحظ الفصل بالظرف وهو قوله: "قبل قليل" حيث فصل به بين خبر كان وهو قوله: "يرتج" ومعموله وهو قوله: "بأعواد الريحان"، إذ إن التركيب الأصلي للجملة "كان يرتج بأعواد

الثالث: أن اسم "كان" ضمير مستتر يعود على "ما" الموصولة، وجملة "المبتدأ والخبر" في محل نصب خبر "كان"، وجملة "كان وما دخلت عليه": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد على هذا التوجيه، والذي قبله محذوف، والتقدير: "بما كان عطية عوَّدَهُمُوه"، ورأى بعضهم أن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس عليها.

(٥) البيت من الطويل وهو لذي الرمة، انظر: ديوانه، ١٩٩٥م: ص١٠٢.

الريحان قبل قليل". ويقول: (الديوان: ص١٩)

وكنا

في أسفل خانات العدّ

نعدُّ

حيث جاء الفصل بالجار والمجرور وهو معمول خبر كان، وهو قوله: "في أسفل خانات العد" بين اسم كان وهو الضمير المتصل في "كنا"، وخبرها وهو قوله: "نعدّ" وهو جملة فعلية. ومثال هذا الفصل قوله: (الديوان: ص٥٣)

وخالدُ كان على الأهداب يرفُّ

حيث فصل بمعمول خبر كان وهو قوله "على الأهداب" بين كان واسمها الضمير المستتر من ناحية وخبرها من ناحية أخرى وهو قوله: "يرف"، وهو جملة فعلية. ومثال الفصل بمعمول خبر كان قوله: (الديوان: ص١٨)

هل كان حقاً يرتج؟

حيث فصل بمعمول خبر كان وهو المفعول المطلق "حقاً" بين كان واسما المستتر من ناحية وخبرها وهو قوله: "يرتج" وهو جملة فعلية، إذ الترتيب الأصلي للجملة "هل كان يرتج حقاً؟".

٣. **الفصل بين اسم إن (وأخواتها) وخبرها:**

أجمع النحاة على منع تقديم معمول خبر إن، فيكون تالياً لـ"إنّ وأخواتها"، ما لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو قولنا: "إن زيداً آكلٌ طعامَك" فلا يجوز القول: "إن طعامَك زيداً آكلٌ"، أما إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فجمهور النحاة أجازوا ذلك وبعضهم منعه، قال الأشموني: (حكم معمول خبرها حكم خبرها؛ فلا يجوز تقديمه؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو قولنا: "إن عندك زيداً مقيمٌ"، و"إن فيك عمراً راغب") (الأشموني، ١٩٩٨: ٢٩٨/١)، ومن الشواهد التي تناولها النحاة في هذه المسألة، قول الشاعر:

فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِن بِحُبهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ(٦)

حيث فصل الشاعر بقوله: "بحبها" بَين إن وَاسْمهَا، وسوّغ ذلك الفصل أنه بالظرف –الجار

---

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة عند: سيبويه: ٢/ ١٣٣، و ابن السّراج: ٢٠٥/١، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٥: ص ٩٠٩، والسيوطي، بدون: ٤٩٤/١، والأشموني، ١٩٩٨: ٢٩٨/١، وابن عقيل، والبغدادي، ١٩٩٧: ٤٣٥/٨-٤٥٥.

والمجرور–وَلَو كَانَ بغيره لم يجز ذَلِك؛ قال أبو علي الفارسي معلقاً على هذا الشاهد: "...لأن الظرف قد استجيز فيه من الاتساع في الفصل ما لم يستجز في غيره" (الفارسي، ١٩٨٨: ص ٢٧٠)، والجار والمجرور مُتَعَلق بالْخبر، وهو قوله: "مصاب"، كَأَنَّهُ قَالَ: "إِن أَخَاك مصابُ الْقلب بحبها".

ومن الحالات التي يجوز فيها الفصل بين إنّ واسمها بمعمول الخبر، إذا اقترن اسمها بلام الابتداء، وفي هذه الحالة يجب تقديم معمول الخبر عليه، أو تقديم خبرها عليه، والذي يعنينا هنا، الفصل بمعمول خبر إن، فإذا كان للخبر معمول، واقترن اسمها بلام الابتداء، فهنا يتقدم معمول خبرها على اسمها، سواءٌ أتقدم الاسم، وذلك نحو قولنا: "إن عندك لزيداً مقيمٌ"، ونحو: "إن في الدار لزيداً جالسٌ"، فيكون معمول الخبر فاصلاً بين إن واسمها، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو: "إن عندي لفي البيت ضيوفاً"، فيكون الفصل بين اسم إن المؤخر، وخبرها المقدم. (الأزهري، ٢٠٠٠: ٣١٤/١)

أما الفصل بين اسم إنّ وخبرها، فأجازه النحاة إذا كان بالظرف والجار والمجرور اللذين حقّهما التأخير، كونه يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ**﴾(العاديات: ١١)، حيث فُصِل بين اسم إن وهو قوله: "ربهم"، وخبرها وهو قوله: "لخبير" بالجار والمجرور "بهم"، والذي يتعلق بالخبر. وكذلك قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ**﴾(الأنفال: ٥)، حيث فُصِل بين اسم إن وهو قوله: "فريقاً"، وخبرها وهو قوله: "لكارهون"، بالجار والمجرور "من المؤمنين"، والذي يتعلق باسم إنّ.

ومن مواضع الفصل بين اسم إن وخبرها في بياض الأسئلة قول الشاعر: (الديوان: ص٢٢)

آه من فجركِ حين يمرُّ

إني تحت ذبالته...

أتمرجح بالنسيان

حيث فصل الشاعر بالظرف وهو قوله "تحت ذبالته" بين اسم إن وهو الضمير المتصل بها "إني" وخبرها وهو قوله: "أتمرجح بالنسيان"، ونلاحظ أن الفصل كان بمعمول خبر إن، وهذا الفصل جائز من ناحيتين الأولى كونه معمول خبر إن، والأخرى كونه بالظرف، وأجاز النحاة الفصل بالظرف كونه مما يتوسع به. ومنه قوله كذلك: (الديوان: ص٤٥)

ردي هريرة ردي

إني على نارٍ أسير

نلاحظ الفصل قد جاء بالجار والمجرور "على نار" بين اسم إن وهو الضمير المتصل الياء، وخبرها وهو الجملة الفعلية "أسير"، ونلاحظ أن الجار والمجرور هو متعلق الخبر، إذ إن التركيب الأصلي للجملة "إني أسير على نار"، ونلاحظ الفرق بين التركيبين.

٤. الفصل بين الفعل والفاعل:

يكثر الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور، أو بالظرف، حيث يتميز الظرف والجار والمجرور بحرية شبه مطلقة، إذ يفصلان بين كثير من المتلازمات، وقد ورد الكثير من الشواهد التي يكون الفاصل فيها شبه جملة بين الفعل والفاعل، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ**﴾(الأنعام: ٦٦)، حيث فُصِل بين الفعل "كذّب" وفاعله "قومك"، بالجار والمجرور "به"، ونحو قوله تعالى أيضاً: ﴿**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ**﴾(يس: ٢٠)، حيث فُصِل بالجار والمجرور وهو قوله: "من أقصى المدينة"، بين الفعل "جاء" وفاعله "رجل"، ومثال الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف في التنزيل، قوله تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ**﴾(القمر: ٩)، حيث فُصِل بين الفعل "كذبت" وفاعله "قوم نوح" بالظرف وهو قوله: "قبلهم"، ومن ذلك شعراً قول الشاعر:

مَا بَرِئتْ مِنْ رِيبَة وذمّ ... فِي حربنا إلا بَنَاتُ الْعمّ(٧)

فقد فصل الشاعر بين الفعل وهو قوله: "بَرِئتْ" وفاعله وهو قوله: "بنات العمّ"، وكان الفصل بالجار والمجرور في موضعين، هما: "من ريبة"، و"في حربنا"، وكذلك بالاسم المعطوف، وهو قوله: "ذمّ"، وبـ"إلّا".

وهذا الشاهد يستشهد به النحاة في مسألة جواز تأنيث الفعل وترك التأنيث، إذا فصل بين الفعل وفاعله فاصل غير (إلا)، وهنا يقولون أن الأصل في البيت ترك التأنيث وجوباً لأنه فُصِل بـ(إلا)، وجاء التأنيث في البيت للضرورة الشعرية، قال ابن هشام: (...وقولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة" والتأنيث أكثر، إلا إن كان الفاصل "إلا" فالتأنيث خاص بالشعر، نصَّ عليه الأخفش، وأنشد

---

(٧) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة عند: ابن هشام، أوضح المسالك، بدون: ٩٩/٢، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، بدون: ص ٢٢٦، والأشموني، ١٩٩٨: ٣٩٨/١، والأزهري، ٢٠٠٠: ٤٠٩/١، والسيوطي، بدون: ٣٣٤/٣.

على التأنيث....) (ابن هشام، أوضح المسالك، بدون: ٩٩/٢).

ويرى الباحث أن النحاة قالوا إذا وجد فاصل غير (إلا) بين الفعل والفاعل فيجوز ترك التأنيث ويجوز التأنيث، واستشهد أبو حيان على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ فَشَهادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهاداتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ (النور: ٦)، حيث فصل بين الفعل "يكن" واسمه المرفوع "شهداء" بالجار والمجرور "لهم" ولم يلحق الفعل علامة التأنيث التاء، وقرأ أبو حنيفة وأبو المتوكل. وابن يعمر، والنخعي: "ولم تكن" بالتاء (الجوزي، جمال الدين، زاد المسير في علم التفسير، ١٤٢٢هـ: ٢٨١/٣، والتوحيدي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ١٤٢٠هـ: ١٥/٨، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (بدون): ٣٨٥/٨، والزجاج، ومعاني القرآن وإعرابه، ١٩٨٨: ٣٣/٤)، وسبب جوازهم لهذه القراءة لوجود الفاصل الجار والمجرور، وبالعودة إلى البيت الذي نحن بصدده، نجد أنه قد اجتمع أكثر من فاصل منها الجار والمجرور في موضعين: "من ريبة" و"في حربنا"، وكذلك الاسم المعطوف، فهل هذه الفواصل لا تشفع لأن يكون الفعل جائز التأنيث وترك التأنيث، فإذا أجاز الأخفش في الشعر تأنيث الفعل مع وجود الفاصل (إلا)، والأصل فيه ترك التأنيث، وأجازه ابن مالك في النثر، ألا تشفع هذه الفواصل التي وردت في البيت في جواز التأنيث وتركه؟

ومن مواضع الفصل بين الفعل والفاعل في بياض الأسئلة قوله: (الديوان: ص٧٢)

آمناً كنت في ظلها

مذ تداعت

عليها شموس وليل

حيث فصل الشاعر بين الفعل "تداعت" وفاعله وهو "شموس" بالجار والمجرور وهو قوله: "عليها". ومن ذلك أيضاً قوله: (الديوان: ص٧٤)

من صرّة الثلج الدفين، تدلى

في جفنه عشبٌ يقول:

ألعابك الحلوة

هنا

فنلاحظ أنه فصل بين الفعل "تدلى" وفاعله "عشب" بالجار والمجرور وهو قوله: "في جفنه"، وهو

معمول الفعل "تدلى"، غير أن البناء الأصلي للجملة: "تدلى عشب في جفنه"، ونلاحظ مدى التأثير والانفعال الذي تركه هذا الفصل في نفوسنا. ويقول: (الديوان: ص٨٩)

نامت على بحر

ملاعبنا، فمن يجدُ؟

في هدبنا صورٌ لها...

حيث فصل بين الفعل "نامت" وفاعله "ملاعبنا" بالجار والمجرور "على بحر"، وهذا الفصل أجازه النحاة كونه بالجار والمجرور، وهو مما يتوسع به في الكلام. ويقول: (الديوان: ص٨٩)

نار بأعيننا نمت ..

وغفت على أحداقها البلدُ

حيث فصل بالجار والمجرور "على أحداقها" بين الفعل غفت" والفاعل "البلد". وكذلك قوله: (الديوان: ص٩٠)

طفلي يسائلني

أليس الله في الأعلى

وهل جاراه في عليائه أحد؟

حيث كان الفصل بالجار والمجرور "في عليائه" بين الفعل ومفعوله الضمير المتصل من ناحية "جاراه"، وفاعله من ناحية أخرى "أحد". وكذلك قوله: (الديوان: ص٧٨)

وهناك تحت سلات البحار...

يريد حلوى

وأشياءَ يلهو بها الأطفالُ

حيث جاء الفصل بين الفعل "يلهو" وفاعله "الأطفال"، وكان الفصل بالجار والمجرور "بها"، وأصل البناء: "يلهو الأطفال بها".

٥. **الفصل بين الفعل وفاعله من جهة والمفعول به من جهة أخرى:**

يقع الفصل بين الفعل ومعموله كثيراً، ويجيز النحاة الفصل بينهما ما لم يكن الفاصل أجنبياً، وإذا كان بالجار والمجرور أو بالظرف فالنحاة أجازوه سواء أكان أجنبياً أم غيرَ أجنبيٍّ. وقد يكون الفاصل الذي يفصل بين الفعل والمفعول به ما يتعلق بالفعل أو ما يتعلق بالمفعول به، فإذا كان الفاصل يتعلق بالفعل فهو ليس أجنبياً، أما إذا كان يتعلق بالمفعول به وفصل بينهما فيعدّ

فاصلاً أجنبياً، كونه غريباً عن الفعل، فلا يجيزه النحاة إلا إذا كان جاراً ومجروراً، أو ظرفاً.

مواضع الفصل بين الفعل –أو فاعله– والمفعول به في النص الشعري: يقول الشاعر: (الديوان: ص٣٠)

يبعثر شوكاً عن وردة التلّ

يفرط من دمه...

باقاتِ الحبق

حيث جاء الفصل بين الفعل "يفرط" والمفعول به "باقات الحبق"، وكان الفصل بالجار والمجرور "من دمه"، ومن ذلك قوله: (الديوان: ص٦٣)

سنزف للبشرى قصائدنا

وندلق في الهوا ...

وجداً... على حبر يميد

جاء الفصل في موضعين، حيث فصل بالجار والمجرور "للبشرى" بين الفعل "سنزف"، والمفعول به "قصائدنا"، وكذلك فصل بالجار والمجرور "في الهوا" بين الفعل "ندلق"، والمفعول به "وجدا". ومنه قوله: (الديوان: ص٦٣)

طوبى...،

لمسراك الذي ألقى على الدنيا الصهيل

حيث فصل بين الفعل "ألقى" والمفعول به "الصهيل" بالجار والمجرور وهو قوله: "على الدنيا، ومن ذلك قوله: (الديوان: ص٧٤)

هذي التفاصيل التي ...

ماجت، ستحكي للوسادة والسرير

ما خبأ الرعد الثقيل

ففصل بالجار والمجرور والاسم المعطوف "للوسادة والسرير" بين الفعل "ستحكي"، والمفعول به "ما خبأ الرعد الثقيل". ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معاً قوله: (الديوان: ص٧١)

فهاتوا الآن لي معنى البهاء

ففي هذا السطر الشعري نجده يفصل بفاصلين أحدهما ظرف الزمان "الآن"، والآخر الجار والمجرور

"لي"، وكان الفصل بين الفعل "هاتوا" والمفعول به "معنى البهاء". ومن الفصل بالجار والمجرور قوله: (الديوان: ص٧٥)

قد نامت الأصقاع إلا نخلة..

في بحر أحلام الخميلةْ

تُزجي بزنبقها،

رئات العشب والماء الدخيلةْ

حيث جاء الفصل بين الفعل "تزجي"، والمفعول به "رئات العشب"، وكان الفصل بالجار والمجرور: "بزنبقها". ومن ذلك قوله: (الديوان: ص٧٥)

وعلّمت ...، ... لكني

كنت نسيتُ المرةَ حقاً

أنكِ نافذة الرعد الأولى

وبأن الآتي ومضْ

كنتُ نسيتُ ...

فنلاحظ كيف لجأ الشاعر إلى الفصل بين الفعل والفاعل الضمير المتصل من جهة وهو قوله: "نسيتُ" ومعموله المفعول به وهو المصدر المؤول: "أنكِ نافذة الرعد الأولى"، وكان الفصل بالمفعول المطلق: "حقاً"؛ ليؤكد لنا أنه نسيان أرضه ووطنه "محبوبته" ليس من صفاته وليس من طبعه، وإنما كان هذا النسيان عابراً، وما يبرهن على ذلك اعتذاره لها في الأسطر الشعرية التالية. فجاء تقديمه للمفعول المطلق على المفعول به ليوليه الاهتمام ويؤكد من خلال ذلك أنه وإن نسي هذه المرة حقاً فالنسيان هو أمر عابر لن يتكرر.

ومن الشواهد على الفصل بالظرف بين الفعل ومتعلقه قول الشاعر: (الديوان: ص١٣)

سوف نجيء غداً

من ثقب النار،

ومن أحجار يديكْ

فنجد الشاعر قد فصل بالظرف وهو قوله: "غداً" بين الفعل "نجيء" ومتعلقه الجار والمجرور وهو قوله: "من ثقب النار. وجاء هذا الفصل بالزمن "غدا" إيحاء منه أن العودة إلى الأرض الوطن سوف تتحقق وذلك غداً، وإن الغد لا بد أنه آتٍ، وهو قريب ليس بعيداً.

٦. الفصل بين الصفة والموصوف:

الصفة والموصوف متلازمان تربطهما علاقة تجاور، كالمضاف والمضاف إليه، فهما وحدة واحدة يصعب التخلي عن أحد جزأيه، أو الفصل بينهما، فهما يشكلان تقريباً كلمة واحدة، يقول سيبويه: "هذا باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ، والشَّريكِ على الشَّريكِ والبَدَلِ على المُبْدِلَ منه وما أشبه ذلك، فأما النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك: "مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ"، فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ، وإنما صارا كالاسم الواحد" (سيبويه، ١٩٩٨: ١/٤٢٠-٤٢١)، ونحا ابن جني نحو سيبويه في اعتبار الصفة والموصوف كالكلمة الواحدة، وذلك لمّا علّق على إجازة بعض النحاة إلحاق ألف الندبة للوصف، فيقول: "وعلى كل حال فإنه إنما أجازه يونس من حيث كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد". (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢٠٠٠: ١٨١/٢)

وعلى هذا الأساس الذي ذهب إليه النحاة في اعتبار الصفة والموصوف كالكلمة الواحدة، فيكون الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة فيه صعوبة، بعكس الفصل بين المسند والمسند إليه، الذي يعدّ أسهل من فصل جزأي الوحدة الواحدة، وبخاصة أن المسند والمسند إليه يشكلان وحدتين مستقلتين، وليسا وحدة واحدة كالصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، فطبيعة الصفة والموصوف وارتباطهما ومكانتهما لم تجز الفصل بينهما في أغلب الأحيان.

ولقد بحث النحاة في مسألة الفصل بين الصفة والموصوف، ومن هؤلاء الفارقي عند حديثه عن الفصل بالفاعل بين الصفة الموصوف يعلق قائلاً: "فتكون فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف، فجرى مجرى: "مرّ بغلامِ هندٍ زيدٌ العاقلةِ"، وهو يضعف في المجرور ويقوى في غيره لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله مما عمل به، ولكن لا بأس بذلك؛ لأنه يفصل بين عامل الجر ومعموله الأول، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه، وذلك يسهل قليلاً". (الجنابي: ٢٠١٢: ص١٣٥)

ومنع النحاة الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وعدّوه من الفصل القبيح، وأنه خلاف الأصل، فيقول الفارقي معلقاً على الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر: "الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر قبيح"(الجنابي: ٢٠١٢: ص ١٣٥)، ويرى السيوطي أيضاً أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بمباينٍ محضٍ؛ أي: أجنبي بالكلية، فلا يقال: "مررتُ برجلٍ

على فرسٍ عاقلٍ أبلق" (السيوطي، بدون:١٤٣/٣)، والصواب أن يقال: "مررتُ برجلٍ عاقلٍ على فرسٍ أبلقَ".

وهذا المنع ليس على مطلقه، وإنما أجاز النحاة الفصل بين الصفة والموصوف في حال كون الفاصل معمول الصفة والموصوف، أو العامل في الموصوف، أو المفسّر لعامل الموصوف، وكذلك المبتدأ الذي خبره متعلق في الموصوف، أو الخبر، أو جواب القسم، أو الاستثناء(٨).

مواضع الفصل بين الصفة والموصوف في بياض الأسئلة: يقول الشاعر: (الديوان: ص٥٤)

وهذا رأس

تحت أزيز الوقت يجاهر بالأحلام

من يمنع عشاق الوجد

عن سفر

حيث جاء الفصل بين الصفة وهي قوله: "يجاهر بالأحلام" وقد جاءت جملة فعلية، والموصوف وهو قوله: "رأس" الوقع خبراً للمبتدأ "هذا". ومنه قوله: (الديوان: ص٥٤)

وعلى الدفة إيماء منطوق

يحمل أسرار الكون

وكونٌ فيك غريقٌ

فلماذا تذهب وحدك؟

حيث جاء الفصل بين الصفة "غريق" والموصوف "كون" وكان الفصل بالجار والمجرور "فيك". ومن ذلك قوله: (الديوان: ص٦٨)

وهنا مواعيدٌ،

على جرح المسافة بيننا

كانت ترنُّ...

---

(٨) ذكر النحاة الفواصل التي تفصل بين الموصوف والصفة، بشرط ألا يكون الفاصل أجنبياً، وقالوا إن الفاصل إذا كان يتعلق بشيء من الصفة أو الموصوف أو ما يتعلق بهما، فيجوز الفصل بينهما. السيوطي، همع الهوامع: ١٤٣/٣-١٤٤، والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ٨٤/٣، وحسن، عباس (١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، (بدون)، ٤٣٥/٣.

هل تحفظ الأرض التي غابت ...

أم أنها في غفلة...

قد لا تحنُّ...؟!

نلاحظ الفصل في القطعة السابقة كانت بين الصفة وهي قوله: "كانت ترن" وموصوفها وهو قوله: "مواعيدٌ"، وكان الفصل بالجار والمجرور والظرف معاً، وهو قوله: "على جرح المسافة بيننا".

٧. **الفصل بين الاسم الموصول وصلته:** ومن أمثلة ذلك الفصل قول الشاعر: (الديوان: ص٦٣)

وما كنا على حدٍّ نفاصل

لكنه الوردُ الذي، في شرفتي...

لم يسترح

والماء تخذله الجداول

نلاحظ الفصل في الأسطر الشعرية السابقة، حيث فصل بين الاسم الموصول "الذي"، وصلته وهو قوله "لم يسترح"، وكان الفصل بالجار والمجرور وهو قوله: "في شرفتي" . ومنه قوله: (الديوان: ص٦٨)

وأطارد الخطو الذي...

تحت الخطى قد فرّ مني

حيث فصل بين الاسم الموصول "الذي" وصلته وهو قوله "قد فرّ مني"، وكان الفصل بالظرف وهو قوله "تحت الخطى".

وبعد عرض نماذج الفصل في ديوان بياض الأسئلة، والتي كانت بالظرف أو بالجار والمجرور، ليؤكد أن القصد في الفصل لا يبتعد عن رؤية الشاعر وموقفه العاطفي والنفسي، فلا بد أن نقر من البداية أن اللحظة التي رصد فيها الشاعر غياب فلسطين وإمعانها في الرحيل خالفت كل المسلمات والقوانين الطبيعية، وهذا الإحساس بالظلم صور الكون أمام الشاعر مبعثراً غير منتظم مما دفعه إلى نقل هذه الصورة إلى النص على مستوى التركيب، وقد امتد هذا الإحساس ليتدخل في بناء توزيع المفردات على الأسطر، ولتكون المخالفة الصياغية في النص صدىً للامنطقية الأحداث.

وبالعودة إلى النص نجد أن شبه الجملة (المكملات) التي فصل بها بين المتلازمين تحتل المساحة

الأكبر في الفصل، نذكر منها على سبيل الحصر: (على بحر – على أحداقها – بأعيننا – من دمه – تحت أزيز الوقت – على جرح المسافة بيننا) وهذه المكملات وغيرها جميعها مشحونة بدلالات مكانية، جاءت هذه الدلالات لتكشف لنا جانباً جوهرياً في تجربة الشاعر، أزمة المكان المتمثلة في الوطن، وإدراكه أن ابتعاده عنه لا يعني افتقاده المساحة الجغرافية أو الطبيعية فحسب، وإنما هناك ابتعاد نفسي لوطن الغربة بداخله.

ولو نظرنا إلى دلالات المكان والزمان التي أثارتها المفردات ستجدها تشكل ثنائية السالب والموجب داخل النص، فعلى سبيل المثال البحر والملاعب المرتبطة بالفعل "نامت" إشارة إلى بعد المسافة، وتمثل المكان المفتوح، في حين تمثل الأهداب والأعين والأحداق المكان المغلق، وكان الشاعر يريد من هذه الجدلية مقاومة بعد الوطن والخوف من تدرجه على سلم النسيان بإغلاق العين على هذا الحلم الذي يبقي الوطن حاضراً في الذاكرة. (أبو سلطان: ٢٠١٧: ص٣٣)

– الاعتراض في شعر سليم النفار:

من الملاحظ أن الفصل بالاعتراض في ديوان بياض الأسئلة قد اقتصر فيه الشاعر على الاعتراض بالنداء فقط، اللهم إلا اعتراضاً واحداً بجملة اسمية. وإن دل ذلك فإنما يدل على قيمة النداء عند الشاعر. ومن أمثلة الاعتراض في ديوان بياض الأسئلة الاعتراض بالنداء نذكر المواضع الآتية:

١. **الاعتراض بالنداء بين المبتدأ والخبر:** حيث يقول الشاعر: (الديوان: ص٣١)

وأنا
يا عاشق حيفا
على البحر ما زلت...،
أنتظر السفن الراحلة
فكلانا شربنا ...
من الكأس شربنا

حيث اعترض الشاعر بجملة النداء "يا عاشق حيفا" بين المبتدأ "أنا" وخبره الجملة "على البحر ما زلت"، وجاء هذا الاعتراض ليبين لنا الشاعر مدى حبه والتصاقه بصديقه "أحمد دحبور"، ولعله أراد بذلك للدلالة على رفعة قدر المنادى وعظم شأنه، فيجعل بُعد المنزلة كأنه بُعد في المكان، ولعله يريد أن يبين لنا أن الحالة للشاعرين هي حالة واحدة، فإذا كان أحمد دحبور مولعاً وعاشقاً لحيفا،

فسليم النفار لا يقل عنه عشقاً ليافا، لفلسطين، فكلاهما شربا من كأس الغربة والبعد عن المحبوبة المعشوقة، ويتجلى ذلك في قوله: "فكلانا شربنا من الكأس شربنا"، فهو يعبر عن حالة الحزن والأسى التي تعتريه لبعده عن فلسطين، فهو ما يزال ينتظر السفن الراحلة.

٢. **الاعتراض بالنداء بين اسم لكنّ وخبرها:** حيث يقول: (الديوان: ص٤٧-٤٨)

عذبتني عمر الغيابِ،
وغير مأسوفٍ على ...
وجعٍ مضى في الاغترابِ
أما الذين نموا بأشطان العروقِ
ما ضرهم لو عززوا أمل الغريقْ
كانوا على أملٍ يدافعُ درب قلبي،
لو نما شوكٌ على لهب الحريقْ
لكنهم يا حسرتي ...
كانوا الخسارةَ والمعيقْ
والسيد المكنون يشبعنا كلاماً،
ليس فيه الانكسارُ
هل ذاك حلمٌ،
أم هو الوهمُ المعارُ
للسيد المكنون أغطيةٌ،
وأقبيةٌ،
وأضحية ستلفظها البحارُ

جاء الاعتراض في قوله: "لكنهم يا حسرتي كانوا الخسارة والمعيق"، حيث اعترض بجملة النداء بين اسم لكن في قوله: "لكنهم"، وخبرها وهو قوله: "كانوا الخسارة.."، وذلك ليعبر عن الحسرة التي حرقت قلبه وأوجعته، والتي كانت بسبب خذلان الأصدقاء الذين نموا بأشطان العروق، هؤلاء الأصدقاء الذين كانوا الخسارة والمعيق، خسارة لأوطانهم، والمعيق عن النصرة.

٣. **الاعتراض بين الفعل الطلبي وجوابه:** يقول الشاعر: (الديوان: ٤٨)

فلترتفع يا صوت بحّار الأماني

لنزف للبشرى –خلاصاً–

حيث اعترض الشاعر بجملة النداء "يا صوت بحار الأماني" بين الطلب المتمثل في الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر:"فلترتفع"، وجوابه "لنزف".

٤. **الاعتراض بين الفعل الطلبي ومتعلقه:** يقول الشاعر: (الديوان: ص٧٠)

لا تفرشوا المنديلَ يا صحبيْ،

على الكفِّ البعيدْ

قد طار في ريح المساءْ

لا حلقَ بعد اليوم ... لا

لا قطّ من قشٍ يفيقْ

فكان الاعتراض بجملة النداء "يا صحبي" بين الفعل الطلبي "لا تفرشوا"، ومتعلقه الجار والمجرور "على الكف البعيد"، جاء هذا الاعتراض ليكشف لنا عن مدى الحزن الذي سيطر على الأبناء لغياب أبيهم، ولم يعد يأتي إليهم كما كان يأتي كل صباح محملاً بالهدايا والحلوى لأبنائه، حيث كان يفرش المنديل ليستقبل أباه أحسن استقبال عند عودته، ولكنه الآن غاب ولم يعد، فلا حاجة لفرش المنديل، فيوجه نداءه لأصحابه بألا يفرشوا المنديل على كف البعيد، لأنه لا حاجة له اليوم بعد غياب الأب.

٥. **الاعتراض بالنداء بين التوكيد والمؤكد:** يقول الشاعر: (الديوان: ص١٢-١٣)

بالأمس

رآه ....

يخلع أحجار الخوفْ،

يشعلُ ناراً في الليلْ، ....،...

شَدَّ على ركبته .. قال:

فلتعدُ....،...

يا وعد الرعد لتعدُ...،

فنلاحظ أن الشاعر قد أتى بجملة النداء وهو قوله: "يا وعد الرعد"، للاعتراض بين التوكيد وهو قوله: "لتعدُ" والمؤكَد" وهو قوله: "فلتعدُ"، وتظهر دلالة ذلك الاعتراض من خلال ندائه وعد الرعد بأن يعدو

لينقذ الأرض المثقوبة المنهوبة، فبعد أن خلع أحجار الخوف فلا مجال للتريث والتخاذل، فعليه النصرة والذود عن أرضه، فلا بد من العَدْوِ الذي يتطلب الجهوزية التامة "شدّ على ركبته" ويأتي ذلك تلبية لنداء الأرض.

لعل من أهم الأدوات المتاحة للشاعر في النص الشعري خروجه عن المألوف، ليستطيع أن ينشئ دلالات ما كانت تتحقق لو ظل النص يتعامل مع اللغة بالمعيارية التي وضعت لها.

ومن المسلم به أن اللغة نظام يحكمه قواعد ومعايير، وبمقدار التزام المتحدث بهذا المعيار تكون الصحة في كلامه. غير أن الأديب قد يخرج عن هذا المألوف؛ وذلك لسببين لا ينفصلان الأول: هو أن الأدب بخضوعه للخيال لا بد وأن يتصادم مع القواعد التي تجعل من اللغة أداة واقعية، أما السبب الثاني: فمرده أن الالتزام بالقواعد المعيار سيجعل من النتاج الأدبي عملية نمطية تبعد الأدب عن الإبداع.

ولقد أدرك شاعرنا هذه الحقيقة وهو يقدم لنا نتاجه الأدبي فنجده يلجأ إلى مخالفة المألوف والمعهود مستجيباً للأذواق الباحثة عن الجديد، المتمردة على القواعد، فنجده لا يحافظ على الرتب، إلى انتهاكات أو تكرارات أو منبهات أسلوبية تبدو في شكل دفقات تعبيرية لها طبيعة مختلفة عن النظام المطرد، ولا تنفصل عن التجربة الشعورية فكان خير حامل لها.

كما أن الأديب بقدرته الفائقة على استخدام مواضع الفصل والاعتراض يكون قد استطاع أن يعبر عن مكنوناته وخلجات نفسه، استطاع من خلال ذلك أن يكشف لنا عما يدور في نفسه من مشاعر الحب والحنين إلى الأوطان، إلى بلده التي هُجر منها، وكذلك الحزن الذي سيطر عليه، هذا الحزن الممزوج بالفرح، ولا يمنعه حزنه من أن يلهو ويفرح، ويبقى شاعرنا متفائلاً رغم قسوة ما مر به في مراحل حياته المختلفة.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى رصد ظاهرة الفصل والاعتراض في ديوان الشاعر سليم النفار، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

١. لم تنفصل ظاهرة الفصل والاعتراض عند الشاعر عن الموقف الفكري والحالة الشعورية، حيث إن الخلخلة التي أحدثها في نصه الشعري استجابة لتجربة إبداعية ثرية تكشف عن وعيه بأهمية الظواهر الأسلوبية. ففي قصيدته ماذا أسميه؟ وهي قصيدة مهداة للشاعر أحمد دحبور، يكشف من

الفصل والاعتراض في ديوان بياض الأسئلة...

خلال ظاهرة الفصل والاعتراض عن مدى الحالة الشعورية التي انتابته، حالة الحزن والأسى على وطن مفقود، فإذا كان الشاعر أحمد دحبور فقد مدينته حيفا، فشاعرنا يفقد مدينته يافا ويبكيها، فكلاهما يبكيان الفراق، فالمعاناة توحدهما، والأسى يملأ قلبيهما، ومع ذلك لم يفقدا الأمل في العودة يوما ما، فيقول: (الديوان: ص٣٠-٣١)

من يبلل هذا الجفاف ...
كدت أراك .. أراه في،
مزقة ثوب،
يبعثر شوكاً عن وردة التلّ
يفرط من دمه...
باقات الحبقْ
هي في قلبه ...
في القميص –لا فرق–
تظل عالقةْ
بين حين
وحينٍ تطلُّ
وأنا
يا عاشق حيفا، على البحر ما زلت...،
أنتظر السفن الراحلة
فكلانا شربنا...،
من الكأس شربنا
هل يأتي الزمان الذي نشتهي...
أم ماذا ... يا صاحبي؟؟
تلك يافاي لم تأتِ بعدُ...
فوق العين ...،
خلف الظهر لما تزل يافا

فنجد الشاعر يلجأ إلى الفصل والاعتراض في مواضع ثلاثة، الأول منها: قوله: "يفرط من دمه... باقات الحبقْ"، حيث فصل بالجار والمجرور "من دمه" بين الفعل المضارع: "يفرط" ومعموله المفعول به "باقات الحبق"، ويعترض في موضعين اثنين، فالأول منهما قوله: "هي في قلبه في القميص –لا فرق– تظلّ عالقة، حيث جاء الاعتراض بجملة لا فرق" بين الفعل "تظلّ" ومعموله الجار والمجرور "في القميص"، أما الموضع الثاني فكان الاعتراض بالنداء وهو قوله: "وأنا يا عاشق حيفا على البحر ما زلت أنتظر السفن الراحلة"، حيث اعترض الشاعر بجملة النداء "يا عاشق حيفا" بين المبتدأ "أنا" وخبره الجملة "على البحر ما زلت"، وجاء هذا الاعتراض ليبين لنا الشاعر مدى حبه والتصاقه بصديقه "أحمد دحبور"، ولعله أراد بذلك للدلالة على رفعة قدر المنادى وعظم شأنه، فيجعل بُعد المنزلة كأنه بُعد في المكان، ولعله يريد أن يبين لنا أن الحالة للشاعرين هي حالة واحدة، فإذا كان أحمد دحبور مولعاً وعاشقاً لحيفا، فسليم النفار لا يقل عنه عشقاً ليافا، لفلسطين، فكلاهما شربا من كأس الغربة والبعد عن المحبوبة المعشوقة، ويتجلى ذلك في قوله: "فكلانا شربنا من الكأس شربنا"، فهو يعبر عن حالة الحزن والأسى التي تعتريه لبعده عن فلسطين، فهو ما يزال ينتظر السفن الراحلة. وكل ذلك ليدلل على المعاناة التي ألمت بكليهما، آلام الغربة عن فلسطين، ثم العودة إلى جزء من الوطن، واكتشاف حقيقة ما حدث لاحقاً، وتصادمهما مع حلمهما الكبير. ونجد الشعر في التركيب الأخير يستخدم فصلاً واعتراضاً في موضع واحد، فالاعتراض كان بالنداء في قوله "يا عاشق حيفا"، والفصل كان بالجار والمجرور "على البحر"، وكلاهما جاءا بين المبتدأ "أنا" وخبره جملة "ما زلت أنتظر السفن الراحلة"، ولعله يريد أن يبين لنا أن البحر أداة لمقاومة النسيان، ليتخذ من خلاله عالماً يدخل عبره إلى رؤيته، حيث إن الأصل في انتظار السفن التي تحمل البشارة على البر، لا البحر، ولعل استخدامه حرف الجر "على" الذي يفيد الاستعلاء يمنح النص دلالة جديدة تعكس أزمة المكان/ الوطن التي يعيشها الشاعر.

٢.لجأ الشاعر إلى الإكثار من ظاهرة الفصل والاعتراض في ديوانه، مما يدلل على أهميته في خدمة المعنى الدلالي الذي يريده، وفقاً لمقتضيات السياق اللغوي، مما يدلل على براعته اللغوية وتمكنه من حيث التصرف في الاختيارات والبدائل المتاحة، فنجده يفصل أحياناً، ويعترض أحياناً أخرى، وقد لا يلجأ إليهما أحياناً، وكل ذلك وفقاً لمتطلبات النسيج والبناء اللغوي.

٣.كان الفصل بالظرف أو الجار والمجرور أكثر استخداماً من غيرهما، وذلك نظراً لسماحة النظام

اللغوي الذي يتيح التوسع فيهما أكثر من غيرهما، ففصل بهما بين المبتدأ والخبر، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الفعل وفاعله، وبين الفعل والمفعول به، وبين الشيئين المتلازمين.

٤.جاء الاعتراض في ديوان بياض الأسئلة أقل من الفصل، نظراً لأنه لا يُحبذ الفصل بين المتلازمين بجملة أو كلام طويل يضيع بسببه التلازم بين المتلازمين، وتضيع به الفائدة، حيث إن الاعتراض يكون بجملة أو ما يشبه الجملة كالقسم والنداء وغيرهما.

٥.يعد الغرض الرئيس للفصل بين المتلازمات هو الاهتمام والتأكيد وتقوية المعنى، ولفت الانتباه، وتقييد الحدث بالزمان والمكان. أما الاعتراض فله دلالات وأغراض بلاغية أخرى، منها تقرير الكلام، وقصد التبرك، وقصد التنزيه.

٦.جاء الاعتراض في مواضع عديدة، منها الاعتراض بين الاسم الموصول وصلته، وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومنصوبه، وبين الصفة والموصوف، وبين الفعل الطلبي وحوابه.

٧.عمل الفصل والاعتراض في نصوص سليم النفار على انتشالها من بنيتها السطحية التي قد تظهر عند القراءة الأولى، ودفعها نحو بنى عميقة تنفتح فيها دلالات متعددة.

ثبت المصادر والمراجع:

١.ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (بدون).

٢.ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن (ت ٧٢٠هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٣.ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (بدون).

٤.ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥.ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت٥٩٧هـ)، زاد المسير في

علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ.

٦.ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق: د. صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٧.ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٨.ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٩.ابن منظور، محمد أبو الفضل جمال الدين الأنصاري (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٠.ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (بدون).

١١.ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

١٢.ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: د. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (بدون).

١٣.أبو المكارم، علي (ت١٤٣٦هـ)، أصول التفكير النحوي، ٢٠٠٦م، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١.

١٤.أبو سلطان، أسامة، ٢٠١٧، الانزياح التركيبي في ديوان "بياض الأسئلة، لسليم النفار، مجلة

الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ١٧، العدد الأول.
١٥.أبو فنون، محمد عطا أحمد، الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة، (رسالة دكتوراة)، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م.
١٦.الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (ت١٢٠٠هـ)، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٧.الأشموني، نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٨.البطش، يوسف محمد علي، عوارض التركيب في خطب الرسول الكريم محمد -صلى الله عليه وسلم-، دراسة نحوية دلالية، "رسالة دكتوراة"، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦م.
١٩.البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٠.الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت٨١٦هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٢١.الجنابي، رافع خلف جاسم، الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسرين، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد: الثامن، السنة الثالثة، ٢٠١٢م.
٢٢.الجوهري الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
٢٣.حسّان، تمام، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٤.حسن، عباس (ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، (بدون).
٢٥.الحسيني، أبو البقاء الحنفي أيوب بن موسى ، ت١٠٩٤هـ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: الدكتور: عدنان درويش، والدكتور: محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (بدون).

٢٦.خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٧.ذو الرمة، غَيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة (ت ١١٧هـ)، ديوان ذي الرُّمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
٢٨.الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٩.الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت ٣١١ هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٠.الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.
٣١.السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، (بدون).
٣٢.سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢،١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.
٣٣.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (بدون).
٣٤.الشاعر، صالح، الفصل والاعتراض في النحو العربي: ٢٠٠٦م، مقال متوفر على شيكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، http://www.alfaseeh.com
٣٥.الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٣٦.العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت ٣٩٥هـ)، الصناعتين، (الكتابة والشعر)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت، طبعة ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.

٣٧.العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٨.علي، عبد العزيز موسى، بحث بعنوان: "الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٣٣، العدد: الأول، ٢٠٠٦م.

٣٩.الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٠.الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٤١.الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت ١١٤هـ)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤٢.القرني، حسن بن محمد بن حسن، أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، "رسالة دكتوراة"، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٤٣.المبرد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، (بدون).

٤٤.المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.